

العلاقات الاقتصادية بين العالم الإسلامي والغرب؛ رؤية تاريخية

أخالد محمد عزّزب

مدخل

نشأت بين العالم الإسلامي والغرب علاقات اقتصادية وطيدة نمت نمواً مطرداً منذ عصر الفتوحات الإسلامية لبلاد الشام ومصر وأفريقية، وغداً الازدهار الاقتصادي لأيّ من الطرفين دليلاً على تفوقه عسكرياً وسياسياً. وفي نفس الوقت نرى ميزان القوى متعادلاً في كثير من الحالات وهو ما نراه في بلاد المناصفت بالشام أثناء الحروب الصليبية، أو في التبادل الاقتصادي النفعي بين الممالك في مصر والشام وجمهوريات البندقية وبيزا وجنوه.

العلاقات قبل الفتوحات الإسلامية

كان رخاء سوريا وآسيا الصغرى عظيماً تحت الحكم البيزنطي، على الرغم من تأثير بعض أجزائها بالزلازل وغزوات الفرس، واستمر رخاؤهما حتى بداية القرن السابع الميلادي. وأدى إدخال تربية دودة القز في أواخر القرن السادس الميلادي إلى إضافة رخاء آخر إلى رخائهما الزراعي من الحرير الخام، وأثرت مدنيهما من خلال التواصل مع جميع بلاد البحر الأبيض المتوسط. وتركزت التجارة العالمية بين أقاليم الشرق وبلاد الغرب في أيدي العملاء الشرقيين من السوريين واليونانيين. ذلك أن السوريين المقيمين بفرنسا في القرن السادس وأوائل السابع استوردوا التوابل والأنبذة وورق البردي إلى مرسيليا وإلى المدن الداخلة مثل باريس وتور، واستقرت جاليات منهم في كل مركز هام من مراكز

التجارة، أما نشاط اليونانيين في الأقاليم فكان أقل. وقد كان احتياج أقاليم الشرق للحبوب من صقلية، والقمح، وزيت الزيتون من شمالي أفريقية والخشب والملح من بحر الأدرياتي، والحديد والمعادن الأخرى من أسبانيا، والغلال وغير ذلك من المنتجات الطبيعية، لا يقل عن احتياج الغرب للتوابل وورق البردي والأنبذة والحريير والمنسوجات وسائر المنتجات الصناعية الفاخرة المصنوعة في الاسكندرية وسوريا والقسطنطينية⁽¹⁾. ولم تنجح تماماً محاولات البيزنطيين في تحويل طرق التجارة الشمالية بعيداً عن إيران، ولا في الاستغناء بالحريير الخام عن استيراده، ولا في إرغام المستوردين الفرس على قبول الأسعار التي حددوها لشراء الحريير، فاستمر اعتماد بيزنطية على الفرس كوسيط تجاري فضلاً عن مواصلتها إرسال منح مالية لآل ساسان. لكن هذا لا يعني أن ذهب الامبراطورية قد تحول إلى الشرق، بل أوجدت الصناعات الناجحة في سوريا والقسطنطينية نوعاً من التعادل في ميزان التجارة مع فارس. فقد غدت العملة البيزنطية في منتصف القرن السادس عملة دولية دون منازع في منطقة المحيط الهندي التي كان يسيطر عليها تجار الفرس، ولم يضرب الساسانيون عملة ذهبية قط مكتفين بالعملة الفضية مما يشير إلى سيادة البيزنطيين اقتصادياً⁽²⁾.

الفتوحات الإسلامية وأثرها

استمرت أحوال التجارة في البحر المتوسط على ما هي عليه في النصف الأول من القرن السابع الميلادي (الثلث الأول من القرن الأول الهجري) ولم تغير الفتوح الإسلامية في أول الأمر هذه الأحوال إلا قليلاً. وغدت الدولة الإسلامية باستيلائها على فارس والعراق وريثة نشاط الفرس التجاري في الشرق الأقصى كما غدت بفتح الشام ومصر مطة على البحر المتوسط وهو حلم الفرس القديم الذي عجزوا عن تحقيقه.

(1) فتحي عثمان، الحدود الإسلامية البيزنطية، الكتاب الثالث: في الاتصال الحضاري، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ص 234.

(2) أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية، ترجمة أحمد عيسى، ص 65، 71، 103.

وكان موقع الثغور الجزرية (ومعها أرمينية) والشامية (ومعها ثغور البحر المتوسط) هاماً لتضمنه محطات لتوزيع ما جلبه المسلمون من تجارة الشرق على بلدان الغرب. وأدرك أهالي البلاد المفتوحة أن العرب الفاتحين ليسوا شعباً متبربراً متغطرساً يضع العقبات في سبيل الحياة الاقتصادية بل رأوا في العرب أناساً يتركون الحياة الاقتصادية تسير في مجراها الطبيعي، ويحوطنونها بتشجيعهم ورعايتهم⁽¹⁾.

تعريب الدنانير:

أراد الخليفة عبد الملك بن مروان صبغ الدولة بصبغة عربية نتيجة لسياسة رسمها بدقة ومهارة قام بتنفيذها في جميع الميادين الإدارية والاقتصادية لذلك كان تعريب النقود جزءاً من سياسة عبد الملك.

إن النقود العربية بما كانت تحمله من نقوش تتضمن اسم الخليفة أو الأمير أو الحاكم فكان سكها يعبر عن سيادة الدولة الإسلامية وتحريرها من أي نفوذ أجنبي ولا مجال للتحرر الاقتصادي ما دامت النقود في الدولة العربية تدور في فلك السياسة الاقتصادية البيزنطية والفارسية، كذا اتجه عبد الملك إلى الاستقلال الاقتصادي عن طريق التعريب. وتعريب النقود جاء وفقاً لخطة مرسومة لتوحيد الأنظمة المالية في الدولة من نظم مالية ساسانية ونظم مالية بيزنطية كان سبباً في الاختلاف الواضح بين أحكام الجزية والخراج وعشور التجارة في العراق وفارس عنها في الشام ومصر. لذا وجد عبد الملك أن تعريب النقود وتوحيدها هو العلاج للقضاء على هذا التضارب. وكان القضاء على الامبراطورية الفارسية على يد العرب وتأزم الأوضاع مع الامبراطورية البيزنطية قد أدّى إلى نقص النقود المتداولة بين الناس فكان لا بد من ضرب نقود عربية لسد العجز في النقود⁽²⁾.

ومنذ العصر الأموي أخذ النمو الاقتصادي الإسلامي في الازدياد وساعد على

(1) فتحي عثمان، المرجع السابق، ص 238.

(2) رأفت النبراوي، قصة أول نقود عربية في الإسلام، ص 60 - 61.

ذلك القيود التي فرضتها الإدارة البيزنطية على النشاط التجاري لرعاياها، فالدولة البيزنطية حيث لم تكن ذات عقلية تجارية، فلم يكن اهتمامها بالنشاط التجاري من أجل تنمية التجارة وتشجيعها بهدف تحقيق الربح، بل من أجل السيطرة والتحكم⁽¹⁾. وأدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي للقسطنطينية بالتدريج، وتوسع التجارة الإسلامية. وكفي أن نتبع انتصارات الدينار الإسلامي كوسيلة للتعامل في تداوله عبر العالم في العصور الوسطى. وقد كشفت بعض الحفريات الحديثة في مناطق كثيرة عن وجود كميات هائلة من العملات الإسلامية في روسيا وفنلندا والبلاد الاسكندنافية والبلقان، بل هناك أمثلة متفرقة وجدت في مناطق بعيدة مثل بريطانيا وإيسلندا. وكانت غالبية العملة تحمل تاريخاً يقع في الفترة ما بين نهاية القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي. مما يدل على نفوذ المسلمين الاقتصادي في هذه الفترة⁽²⁾.

لقد بلغ الازدهار الاقتصادي للعالم الإسلامي ذروته، حيث نتج عن حركة التجارة الدولية التي قادها المسلمون ثراء واضح ما كان يخطر بدياً في البال، لكل من التاجر والدولة. ففي القرن العاشر الميلادي سجل المؤرخون أرقاماً خيالية تمثل الثروة والتقدم في بلاد الخلافة شرقها وغربها، فقد قدر دخل التجارة في مدن حلب ودمشق وبيت المقدس في سوريا في عام 908م بما يقرب من 2,000,000 دينار ذهبي، دون أن تتأثر باتجاهات التضخم التي نعرفها في العصر الحديث، ويجب ألا ننسى القوة الشرائية العالية للنقود في ذلك الوقت. وكلما اتجهنا غرباً وصل الثراء إلى درجة خيالية في الأندلس حيث يؤكد الرحالة ابن حوقل (976م) أن الخلافة الأموية في قرطبة تحت حكم عبد الرحمن الثالث استطاعت أن تحقق دخلاً يساوي 20,000,000 دينار ذهبي من تجارة الذهب السوداني الذي كانت القوافل تحمله إلى سجلماسة وإلى مراكش في الفترة من

(1) وسام فرج، الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الوسيط، 11، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية التاسعة، الرسالة الثالثة والخمسون 1987/1988م.

(2) عزيز سوريال عطية، العلاقات بين الشرق والغرب، ص 157، ترجمة الدكتور فيليب سيف، مراجعة أحمد فاتي، دار الثقافة، 1972م.

912م إلى 951م⁽¹⁾.

كانت العلاقات الاقتصادية مع العرب غايةً في الأهمية لبيزنطية، ولم تكن أهميتها لتقتصر على الناحية التجارية فحسب، بل كانت تعزز مكانتها الدولية كذلك بالنسبة للعرب وأوروبا، إذ كان أكثر تجارة الشرق الإسلامي ينقل قبل فترة الحروب الصليبية إلى داخل أوروبا عن طريق بيزنطة، وكانت هذه تجني دخلاً عظيماً بفضل قيامها بدور الوسيط بين الشرق والغرب ولكن الصليبيين أقاموا علاقات تجارية مباشرة بين أوروبا والشرق، حتى أن ازدهار بيزنطة الاقتصادي تلاشى بعد ذلك بقليل، وانتهى دور السيادة الاقتصادية إلى المدن الإيطالية وعلى رأسها البندقية وجنوة⁽²⁾.

بلاد المناصفت:

فرضت الحروب الصليبية نوعاً من العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، ففي أعقاب الغزوة الصليبية لبلاد الشام، نشأت كثيرٌ من المشكلات السياسية والاقتصادية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها ومناطق الحدود، لذا كان من الضروري قيام تنظيم جديد يكفل حل تلك المشكلات، وهو ما اصطلاح على تسميته بـ «نظام بلاد المناصفت» والحقيقة أن هذا النظام بما له من مقومات وخصائص كان سابقاً على ما توصلت إليه بعض الدول في عصرنا الحديث لحل مشاكل مناطق الحدود المتنازع عليها⁽³⁾.

وبمرور الوقت تطور وضع هذه البلاد فأصبحت تخضع لإدارة إسلامية

(1) عزيز سوريال عطية، المرجع السابق، ص 156.

(2) فازيلييف: بيزنطة والإسلام - فصل من كتاب Byzantium ملحق بكتاب بينز: الامبراطورية البيزنطية. ترجمة حسين مؤنس وعبد الحميد زايد، ص 271، 282. فتحي عثمان، المرجع السابق، ص 254.

(3) علي الغمراوي، أضواء جديدة على العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية، ص 171، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الثامنة عشرة، 1412هـ.

إفرنجية مشتركة، هذه الإدارة يرأسها نائبان أحدهما يمثل سلطان المسلمين والآخر يمثل الحاكم أو الأمير الفرنجي الذي وافق على عقد المعاهدة الخاصة بذلك النظام وكان يتم النص في المعاهدة على ألا ينفرد أحد منهما بشيء بل باتفاقٍ من الجهتين⁽¹⁾.

وكانت مواد المعاهدات المتعلقة ببلاد المناصفت تنص على سلامة وأمن ممثلي كل من الطرفين، كما تهتم بتنسيق التعامل بينهم، ولحل ما قد ينشأ من مشكلات تنجم عن التعامل اليومي بين المسلمين والفرنج في بلاد المناصفت هذه، وغيرها من البلاد التي امتد إليها التعامل بين الجانبين؛ فقد تم وضع بعض البنود الخاصة بالمعاملات وحل ما قد ينشأ من مشكلات وخلافات حيث كان المبدأ الأساس في هذه البنود أن تطبق الشريعة الإسلامية إن كان الشخص مسلماً، ويطبق القانون الفرنجي إن كان الشخص فرنجياً⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالرسوم والضرائب، على اختلاف أنواعها فقد كانت مناصفة بين السلطان والمسؤول الفرنجي في بلاد المناصفت، وقد امتدت هذه الرسوم لتمثل شقي الموارد والمرافق الاقتصادية المعروفة آنذاك سواء أكانت في الأراضي الزراعية بما فيها البساتين ومصائد الأسماك والملاحات والمحاصيل الصيفية والشتوية والطواحين والثروة الحيوانية من دواب وأبقار وأغنام، وكذلك ما يفرض من رسوم على ما يمر بالبلاد وموانئها من سلع تجارية⁽³⁾.

وجدير بالذكر أن التجار المسلمين فضلاً عن التجار المسيحيين الشرقيين قد لعبوا دوراً أساسياً في نقل السلع والبضائع المختلفة بين الطرفين وقد أشارت المصادر المعاصرة إلى قيام علاقات واسعة بين هؤلاء التجار وتجار الفرنج

(1) بيريوس الدوادار: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق د. زبيدة محمد عطا، الرياض، 1394هـ، ج 9، ص 192، 195. القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الانشا، ج 14، ص 46.

(2) علي الغمراوي، المرجع السابق، ص 174.

(3) القلقشندي، المصدر السابق، ج 14، ص 37 - 38. بيريوس الدوادار، المصدر السابق،

دون الاهتمام بالعوامل الدينية، فالرحالة ابن جبير يقول في هذا الصدد: «واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا كذلك، وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعترض» وأضاف «أن من أعجب ما يحدث في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الفرنج وسيبهم يدخل إلى بلاد المسلمين»⁽¹⁾.

كما أكد كل من ابن الأثير، وبركهارد Burchard، ولادولف Ludolf العلاقات الطيبة التي قامت بين التجار المسلمين والتجار الفرنج في المدن التي خضعت لحكم الفرنج، وأن مدناً كثيرة مثل عكا وبيروت وغيرها كانت تزخر دائماً بالتجار المسلمين من كل مكان⁽²⁾.

هذا بالإضافة إلى أن بعض المدن التي خضعت لحكم الفرنج كان لها شهرتها القديمة في إنتاج بعض السلع والتي لم يكن في استطاعة المسلمين الاستغناء عنها، مثال ذلك ما تذكره بعض المصادر من أن مدينة طبرية كانت تشتهر منذ القدم وطوال حقبة الحروب الصليبية بصناعة الحصير المنسوب إليها، والذي يقبل عليه الكثير من المسلمين في المشرق والمغرب على السواء وبخاصة حصير الصلاة، والتي بلغ ثمن الواحدة منها في بعض الأحيان خمسة دنانير ذهبية⁽³⁾.

وحصل أمراء الشرق الفرنجي على موارد بالغة الضخامة من المتاجر التي اجتازت البلاد الخاضعة لهم، والتي قام بجلبها التجار المسلمون، إذ اشتد الطلب في أوروبا في العصور الوسطى بوجه عام، وفترة الحروب الصليبية بوجه خاص على المتاجر الشرقية، سواء القادمة من الشرق الأقصى أو التي تم إنتاجها في

(1) ابن جبير، الرحلة، ص 235، 245، نشر دار صادر، بيروت 1964م.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 8، ص 399، دار الفكر، بيروت 1978م.

Burchard of Mount Sion: A description of the holy Land In P.P. T.S. Vol. XII. London. 1986. p. 163.

Ludolf von Suchem: description of the holy Land in p.p.T.s.Vol.XII, P. 55. n.

علي الغمراوي، المرجع السابق، ص 185.

(3) ناصر خسرو، سفر نامه، ص 53.

الشرق العربي⁽¹⁾.

وكثيراً ما طلب نبلاء الفرنج إلى الصاغة من أبناء بلاد الشام في المناطق التي خضعت لحكم المسلمين، أن يصنعوا لهم ما يحتاجون إليه من حلي. هذا فضلاً عن آنية كنسية عديدة، كانت ثمينة بما رُصّعت به من ذهب وفضة، أو دق فيها من حجارة كريمة أو أنزل فيها من اللآلئ الغالية، والعاج الثمين، وكانت في الحقيقة زينة الكنائس وبهجتها⁽²⁾. ليس هذا فحسب بل إنهم حرصوا على تزويد منازلهم وقصورهم بها، كما استخدموها في إنارة هذه المنازل والقصور بالشموع التي اشتهرت بصناعتها بعض المدن الإسلامية مثل دمشق وغيرها. ويؤكد لنا الرحالة المغربي ابن جبیر أن السفن الإيطالية التي كانت تنقل المسافرين القادمين لزيارة الأرض المقدسة في بلاد الشام، كان يتم تحميلها في رحلة العودة بمنتجات بلاد الشام المختلفة⁽³⁾.

الممالك والجمهوريات الإيطالية:

انتهى القرن الثالث عشر بتصفية الإمارات الصليبية في فلسطين وشهد القرن الرابع عشر ردة الفعل لهذه النتيجة الحاسمة في المعسكر الغربي، وتماظهر ذلك بما قامت به البابوية في روما من الدعوة إلى تحريم الاتجار مع سلطنة الممالك مهددة بتوقيع قرارات الحرمان من الكنيسة على كل من يخالف أوامرها من تجار الفرنج كافة، وعمدت البابوية إلى تنفيذ سياستها بقوة السلاح عن طريق إرسال السفن المسلحة بهدف التصدي لمراكب التجار الفرنج الذين كانوا لا يتقيدون بأوامر الكنيسة وقراراتها. استراتيجياً كانت الكنيسة الكاثوليكية ترى أن مجرد امتناع الفرنج عن الاتجار مع سلطنة الممالك سيؤدي حتماً إلى حرمانها من المورد الرئيسي لثرائها وقوتها وبالتالي ضعفها وسهولة القضاء عليها.

ومتى تم ذلك أصبح بإمكان الغرب استعادة بيت المقدس دون صعوبة.

(1) علي الغمراوي، المرجع السابق، ص 187.

(2) المرجع السابق، ص 189.

(3) ابن جبیر، الرحلة، ص 287.

باعتبار أن تجارة المرور بين الشرق والغرب في العصر الوسيط كانت المورد الرئيسي لسلطنة المماليك بما تجبیه من رسوم ومكوس وبما كانت تقوم به من وساطة تجارية.

موقف المدن الإيطالية

إن مصالح الجمهوريات والمدن الإيطالية ذات السيادة البحرية في المتوسط، قد تعارضت مع هذه الفكرة وعمدت إلى متابعة تعاملها مع الشرق بسبل شتى لطغيان الكسب المادي على الوازع الديني، مستفيدة من جهة، من الجهود التي بذلتها السلطات المملوكية من جانبيها لتفشيل هذا الحصار الاقتصادي، بالترحيب بتجار الفرنج عامة وتجارة البندقية وجنوة وفلورنسا خاصة، وحسن معاملتها لهم ومنحهم الكثير من الامتيازات التجارية التي تضمنتها المعاهدات التي عُقدت مع دولهم وجمهورياتهم. ومن جهة أخرى عن طريق التماس السماح من البابا بمعاودة التعامل التجاري مع مصر خوفاً من أن يؤدي إلى خراب المدن الإيطالية خاصة البندقية. وبالفعل سمح البابا كليمن السادس Clement للبنديقية بإرسال شوانيها إلى الاسكندرية وبقية ديار السلطنة على شرط أن لا تنقل سوى البضائع المرخصة (غير الحربية) وفي سبيل الحصول على الترخيص المطلوب عمدت البندقية إلى دفع مبالغ طائلة إلى حاشية البابا⁽¹⁾.

سقوط القسطنطينية وأثره:

يعود الازدهار التجاري في سلطنة المماليك إلى حيوية الطرق البحرية والبرية التي تربطها بالشرق من جهة وبالغرب من جهة أخرى وبصفة خاصة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وقد عمل المماليك في مصر والشام كوسطاء لأهم السلع التجارية من الشرق وأهمها التوابل والعبيد والأحجار الكريمة والعقاقير والبخور والصيني والأخشاب وغيرها حتى أن تجارة الشرق ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بثروة السلطنة وقوتها وهيبتها.

(1) سمير علي الخادم، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، ص 12، نشر مؤسسة دار الريحاني، بيروت 1989.

والتعامل التجاري مع الممالك له جذور قديمة؛ وقد حدث تحول في الأوضاع السياسية في الجزء الشرقي من البحر المتوسط جعل البحر الأحمر يصبح مرة أخرى طريق التجارة الرئيسية ما بين الهند وجنوبي أوروبا. ومما لا شك فيه أن تردي الأوضاع الأمنية في إيران كان السبب الأهم لهذا التحول لكنه لم يكن السبب الوحيد. ففي سنة 1434م احتل الجنويون فماغوستا وكان على البنادقة أن يتركوا جزيرة قبرص. وقبل ذلك في سنة 1375م احتل الممالك مملكة أرمينية الصغرى ووضعوا حداً لتجارة لاجازو Lajazzo المزدهرة. كذلك في نهاية العقد الأخير من القرن الرابع عشر دمر تيمورلنك أسترخان والمراكز المزدهرة على الطريق التجاري البري الرئيسي الذي يربط أواسط آسيا بالبحر الأسود⁽¹⁾. وجاء التوسع العثماني في البحر الايجي والبلقان وإغلاق البحر الأسود؛ كل ذلك حمل البندقية والجنويين والدول التجارية الأخرى في جنوبي أوروبا على تكثيف نشاطهم التجاري مع سلطنة الممالك.

وبسقوط القسطنطينية أصبحت التجارة مع مصر وسوريا الشريان الرئيسي لتجارة الشرق وكان باستطاعة التجار الإيطاليين فقط في تلك الفترة الحصول على التوابل والمنتجات الشرقية الأخرى⁽²⁾.

وهكذا أصبحت الإسكندرية وبيروت المراكز الكبرى لتلك التجارة وعمد البنادقة والدول الأوروبية الأخرى إلى إبرام الاتفاقيات مع السلطات والحصول منها على الامتيازات التجارية المتعددة الجوانب والمنافع للبندقية.

فبعد سنة 1453 كثرت المراكب التجارية في شرقي المتوسط وأصبح للجمهورية ثلاثة خطوط مع الشرق بالإضافة إلى خط رابع اعتباراً من سنة 1461 اسمه دي ترافيكو DiTrafego ويربط تونس بالإسكندرية. والجنويون

(1) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص 191، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م.

(2) نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 13. سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 329.

والفلورنتيون وتجار نابولي وأكونا Acona حصلوا أيضاً على امتيازات وتوجهوا بمراكبهم وبضائعهم إلى الإسكندرية وبيروت وأقام تجارهم فيهما وفي المراكز التجارية الأخرى من سلطنة المماليك⁽¹⁾.

ونتج عن التبادل التجاري بين المماليك والمدن الإيطالية أن أصبح للنقود الإيطالية دور مهم في الأسواق المملوكية، فالنقود الذهبية الإيطالية كانت في أساس أي اتفاق أو تبادل تجاري ما بين المدن الإيطالية والسلطات المملوكية، فهي عملات دولية أقرت السلطات المملوكية التعامل بها. ومن أبرزها الدوكات البندقية⁽²⁾ - وهذا يعكس التفوق الاقتصادي للمدن الإيطالية. وبالإجمال فإن التقديرات لاستثمار المدن الإيطالية لدى سلطنة المماليك في نهاية القرن الخامس عشر تشير إلى أنها تجاوزت الـ 800,000 دوكة ذهبية وهذا يدل على مدى قوة اقتصاد هذه المدن⁽³⁾.

وكان اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح بداية النهاية لدولة المماليك وللازدهار الاقتصادي في العالم الإسلامي، وكذلك بداية سيطرة الغرب على التجارة الدولية، وكان تهديد مصدر الدخل الرئيسي للدولة المملوكية أحد الأسباب المباشرة لسقوطها في يد العثمانيين.

وقد نجح فاسكو دي جاما Vasco de gama في العشرين من مايو، سنة 1498م، وبعد عدة محاولات سبقته في اكتشاف طريق الهند والوصول إلى كلكوتا بحراً على متن ثلاثة مراكب برتغالية. كان هذا الاكتشاف حدثاً عظيماً لم تلمس نتائجه إلا فيما بعد، حين استطاع البرتغاليون السيطرة على شواطئ المحيط الهندي، وجعلوا هذا المحيط منطقة مغلقة عليهم، ثم سيطروا على تجارة الهند وعلى طرق التجارة المتجهة من الشرق إلى الغرب، وقصروها

(1) سمير الخادم، المرجع السابق، ص 329.

(2) سمير الخادم، المرجع السابق، ص 196. رأفت النبراوي، الدوكات الذهبية البندقية،

ص 91، ص 122. مجلة الدارة، العدد الرابع، السنة 17، رمضان 1412هـ.

(3) سمير الخادم، المرجع السابق، ص 415.

على أنفسهم⁽¹⁾.

وحدثت صدامات عديدة بين المماليك في عهد قانصوه الغوري (906 - 922هـ) (1501 - 1516م) وبين البرتغاليين، لفك الحصار المضروب حول المنطقة، الذي تتهددها بالاختناق.

وقد استنجد حاكم الكجرات بالهند محمود خان الأول (1458 - 1511م) بالغوري، وطلب منه العون العاجل ضد مظالم البرتغاليين في المنطقة واعتداءاتهم فأرسل السلطان المملوكي أسطوله الذي هُزم في معركة ديو البحرية على شواطئ الهند سنة 1509م. - وهي الموقعة الشهيرة التي حطم فيها القبطان البرتغالي دالميدا الأسطول المملوكي وأصابه بخسائر فادحة - وسعى البرتغاليون بعدها للاعتداء على الشواطئ العربية في البحر الأحمر والخليج العربي إلى أن نجح العثمانيون في الحد من نفوذهم وأنشطتهم في هذه المناطق⁽²⁾. وقد كان لانهاية سيطرة المماليك على طرق التجارة الدولية آثاره السيئة على الأوضاع الداخلية بمصر حيث انتشرت المظالم والأوبئة وانهارت الدولة بسهولة أمام العثمانيين عام 1516/1517م. وبدخول العثمانيين مصر نستطيع أن نقول أنه قد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ولم يستسلم العالم الإسلامي للسيطرة الغربية على الاقتصاد العالمي، بل قاوم، وساعده على ذلك وجود الدولة العثمانية التي نجحت في جعل هذا العالم كلاً موحداً شاسعاً وسوقاً تجارياً كبيراً للتبادل السلعي. وقاوم المغرب السطوة العسكرية للغرب حتى اضطرت بعض الدول الأوروبية إلى عقد معاهدات ودية وتجارية مع المغرب. وفي مقدمة هذه الدول، الدانمارك

(1) نعيم زكي، المرجع السابق، ص 449. أحمد فؤاد متولي، البحرية العثمانية والبرتغالية في القرن العاشر الهجري، ص 379 - 380. مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد

بن سعود، العدد الرابع، 1400هـ/1980م.

(2) أحمد فؤاد متولي، المرجع السابق، ص 384 - 385.

(1757م)، والسويد في سنة 1763م⁽¹⁾. ولعل أفضل ما يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين العالم الإسلامي والغرب في هذه المدة هو التأثير النمساوي.

التأثير النمساوي

تم تداول العديد من العملات الأوروبية في العالم الإسلامي في عصور انحسار هذا العالم، والتي بدأت منذ القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ووصلت ذروتها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، التاسع عشر والعشرين الميلاديين، ومن هذه العملات النقود الفضية التي عرفت باسم «الريال» وهو لفظ مقتبس من Real الأسبانية بمعنى ملكي، وتعددت أنواع هذا النقد فمنها الفرنسية، والأسبانية والهولندية⁽²⁾.

وأبرز هذه العملات التأثير النمساوي، فقد شهدت مناجم الفضة في أوروبا الوسطى نشاطاً فريداً في القرن الخامس عشر الميلادي، نتيجةً للكشف عن طرق جديدة لصهر المعادن تسهّل فصل معادن الفضة عن معادن النحاس⁽³⁾. واستفادت

-
- (1) أحمد بن المهدي بن الغزال، نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد، تحقيق اسماعيل المغربي، ص 7 - 8. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م. أحمد الصاوي، النقود المتداولة في مصر العثمانية، ص 189، رسالة دكتوراه بكلية الآثار بجامعة القاهرة 1991م.
- (2) عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي، ص 578. دراسات وبحوث في كتاب ندوة الجبرتي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. أدت الامبراطورية الرومانية المقدسة Holy roman Empire دوراً مهماً في تاريخ أوروبا في العصور الوسطى. وهناك اختلاف حول تاريخ تأسيسها، والتاريخ الأقدم هو 806م عندما قام البابا ليو الثالث Leo III بتتويج شارلمان Charlmagne إمبراطور الرومانيين في بازيليكسا سان بيتر في روما، بينما يرى آخرون أنها بدأت في عام 996م، عندما توج البابا جون السابع John VII الامبراطور أوتو الأول Otto I امبراطوراً للدولة الرومانية. وقد تميز تاريخ الامبراطورية منذ عام 1273م وحتى عهد شارل الخامس (1519 - 1556م) بسيطرة آل هابسبورج Halesburg على الحكم وتوسيعهم لحدود الامبراطورية في النمسا وما حولها، حتى شملت معظم غرب أوروبا وأصبحت امبراطورية المانيا تشمل المانيا والنمسا وبوهيميا والأراضي الواطئة في النمسا والطرف الشمالي الشرقي من إيطاليا. وقد انتهت هذه الامبراطورية في عام 1806م.
- (3) جب ووبون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج 2، ص 105.

الامبراطورية الرومانية⁽¹⁾ التي قامت في أراضي ألمانيا والنمسا من هذا النشاط، فقامت بإصدار عملات فضية ثقيلة، وقد وصلت هذه العملات إلى أقاليم الدولة العثمانية في أواسط آسيا، حيث حلت بالتدريج محل القرش الهولندي (الأرسلاني)، وعرفت العملة النمساوية باسم الريال أو قره قروش بمعنى القروش السوداء، وهي هنا عكس الأحمر «قزل» أي أنها من الفضة الجيدة، بعكس النقود الفضية المخلوطة بنسبة عالية من النحاس التي أطلق عليها الترك «قزل» بمعنى أحمر⁽²⁾.

وتعد هذه العملة الفضية التي ظهرت في نهايات القرون الوسطى من أوائل العملات الأوروبية المؤرخة، وكانت أكبر عملة فضية تم ضربها حتى هذا الوقت، ومن منطقة التيرال Tyral (بالنمسا حالياً) انتقل ضرب هذه العملة إلى أجزاء عديدة من ألمانيا وبوهيميا (بتشيكوسلوفاكيا). وقد ضرب كونتات بوهيميا عملاتهم من الفضة التي استخرجوها من مناجم Jodchimsthaler، ولذلك أصبحت عملاتهم تعرف باسم Jodchimsthaler ثم اختصر الاسم إلى Thaler الذي أطلق على كثير من العملات الفضية. ويعتبر التالير الجد الأعلى لكلمة دولار المعروفة الآن⁽³⁾.

وبعيداً عن بوهيميا فقد عرف التالير أو التالاري في ألمانيا باسم Reichsthaler ويشار إليه باسم الرسدال Risdale أو الريال التعاقدى الذي تعقد على أساسه الصفقات وكانت تسكه دول متعددة لتستخدمه وسيلة للتبادل التجاري مع مختلف الأمم، وينطبق هذا بصفة خاصة على الرسدال النمساوي.

وقد ضرب من تالير الامبراطورية النمساوية عدة اصدارات تنوعت طرزها تبعاً لتعدد الأقاليم التي صدرت فيها، وأكثر طرز هذا التالير رواجاً في أسواق الشرق

(1) Dotey (R.) Money of the world. p. 138.

(2) روث هولبي، الصناعات الفضية في عمان، ص 26، سلسلة تراثنا، وزارة التراث القومي والثقافة - عُمان، ط 2، 1982ك.

(3) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 191.

كانت تلك التي نقشت عليها صور ماري تريزا إمبراطورة النمسا التي توفيت عام 1780م⁽¹⁾، وهذا التاريخ مسجل على جانب من الريال.

التالير في مصر

تأخر ظهور التالير الإمبراطوري في مصر عن تركيا التي عرف فيها منذ القرن الخامس عشر الميلادي، وكان أول ظهور له في الوثائق بدفاتر السادات، حيث أشير بها إلى قرش أبي طاقة في عام 1043هـ، بينما تأخر ذكره في المصادر التاريخية إلى رمضان من عام 1114هـ حين نودى على تسعير صرف الريال أبي طاقة⁽²⁾.

وجاءت هذه التسمية (أبو طاقة) بسبب الصورة التي ترى على أحد وجهي التالير، وهي تمثل أسلحة مدلاة من عقاب مقسوم إلى أربعة أقسام، إذ يشبه هذا الشعار الموجود بوسط الوجه بعض الشيء تلك النوافذ ذات المصبغات الحديدية، الشائع استخدامها في مصر، ومنها جاءت كلمة أبو طاقة أو بطاقة⁽³⁾.

وأخذ التالير ابتداء من عام 1165هـ/1751م في تسيير أسواق التداول النقدي بمصر على حساب القرش الأسباني بسبب امتياز سبيكته واستدارة القطعة التامة ومقاومتها للتآكل من أطرافها⁽⁴⁾.

وكانت عملية التحول تتم لصالح التالير برغم أن القيمة الجوهرية للقرش

(1) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 191.

(2) المرجع السابق، ص 192.

(3) المرجع السابق، ص 192. وانظر «وصف مصر» ترجمة زهير الشايب. القاهرة، مكتبة الخانجي، ج 6، ص 73.

(4) مارسيليا بجنوب فرنسا. كانت إحدى المحطات المهمة في طريق جنوة التجاري في اتجاه الشرق. أما ليفورن فهو ميناء إيطالي في غرب البلاد على بعد 12 ميلاً من غرب بيزا. وتعد هذه المدينة الميناء الرئيسي لتوسكانيا Tuscany، وبدأت في الازدهار منذ القرن 16م عندما قرر الدوق فرديناند Ferdinand أن يجعل منها ميناء رئيسياً، إذ أصبحت في عام 1950 من موانئ تجارة الشرق، وفي القرن 17م أصبح لها تجارة واسعة ليس فقط مع حوض البحر المتوسط ولكن أيضاً مع موانئ بحر الشمال والبلطيق.

الأسباني تزيد بشكل طفيف عنها في التالير، بسبب ارتفاع عيار القروش الأسبانية، ولعل ذلك عائد إلى طبيعة العلاقات التجارية، وحقيقة أن وزن التالير كان أكبر من وزن القرش وأكثر دقةً في صنعه⁽¹⁾.

البن والتالير

استمد التالير أسباب قوته المطلقة بمصر منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي وحتى مقدم الحملة الفرنسية من اليمن بالدرجة الأولى، ففي هذا الوقت كان التالير قد أصبح العملة المفضلة على امتداد البحر الأحمر والمحيط الهندي لارتباطه بتجارة البن، وكان متداولاً في أوائل ذلك القرن في «المُخا» وساد التعامل بها منذ عام 1760م (1174هـ) حتى إنه عندما زار «نيبور» اليمن لاحظ أن العملات الألمانية منتشرة في اليمن وتنتقل عبره إلى الهند أيضاً.

ومن أجل تمويل تجارة البن والبهارات فإن كميات ضخمة من التالير كانت تتجه من الموانئ المختلفة في أوروبا إلى الاسكندرية، وبلغت هذه الكميات المرسله من موانئ مارسيليا وليفورن والبندقية في عام 1787م نحو 480 ألف قطعة⁽²⁾.

وقبيل مقدم الحملة الفرنسية إلى مصر أصبح التالير الإمبراطوري أو «أبو طاق» عملة حسابية اعتبارية، تقدر به ضرائب الأراضي الزراعية (أو الميري). وبعكس هذا الوضع الفريد حقيقة أن التالير أضحى عملة الدفع الرئيسية في مصر آنذاك. ويذكر قنصل فرنسا في تقرير لبلاده حرره عام 1760م أن المصريين وحتى الفلاحين الذين امتنعوا في البداية عن قبول التالير، أصبحوا يفضلونه في التعامل على المسكوكات الذهبية.

أما المسميات التي أطلقت على التالير الإمبراطوري بخلاف (أبو طاقة) فإنها لم تُعرف بمصر، فلم تشر أي من الوثائق أو المصادر التاريخية إليه باسم «قرش»

(1) أحمد الصاوي، المرجع السابق، ص 196.

(2) روث هول، المرجع السابق، ص 26، 28.

الذي عُرف به في تركيا بسبب أن النقود الفضية عرفت في عصر النهضة بالنمسا باسم Groschen، كما لم يتداول في مصر باسم الريال «أبو شوشة» الذي عرف به في أسواق الشرق الأخرى.

وفي متحف الفن الإسلامي بالقاهرة عدة نماذج من التالير النمساوي، وتتفق جميعها في أن وجهها كان يحمل نقش صورة ماري تريزا، ورغم الاختلاف في التصميم العام فهو يحتوي دوماً على رسم لنسر ناشر جناحيه، وبوسط جسده رسم لدرع وهو مقسم إلى مناطق طولية كشبابيك الأسبلة ولذا عرف بأبي طاقة، وأقدم القطع المحفوظة بالمتحف ترجع إلى عام 1757م⁽¹⁾.

والتزم التالير النمساوي في سكه بوزن يتراوح بين 27,67 و 27,92 جراماً وبقطر 40 مم.

تنافس القوى العظمى على إصداره

وبحلول القرن التاسع عشر أصبح هذا التالير عملةً متداولةً في أجزاء واسعة من العالم، ابتداءً من الساحل الشمالي الغربي من أفريقيا ونيجيريا، ومدغشقر وعمان، حتى الساحل التركي على البحر الأسود وهي كلها بلاد للمسلمين، ومما يدل على أهمية هذا الريال ورواجه أنه قد تم صك العملة الملكية في بريطانيا في الفترة الواقعة بين سنتي 1945م و1958م.

وبناءً على ضغط من هتلر وموسيليني على حكومة النمسا عام 1935م، اضطرت هذه الحكومة إلى تسليم معدات صك الريال النمساوي إلى الحكومة الإيطالية التي كانت تحتاج إليها للإنفاق على حرب موسيليني ضد الحبشة. ومنذ ذلك الوقت احتكرت إيطاليا صناعة هذا الريال، غير أن البريطانيين الذين كانت لهم مصالح تجارية مع الأقطار الخاضعة لهم، بما فيها أقطار العالم الإسلامي، استمروا في صك هذا الريال في المعمل الملكي لصك العملات.

وخلال الحرب العالمية الأخيرة وبناءً على رغبة الحكومة البريطانية في توفير

(1) أحمد الصاوي، مرجع سابق، ص 196.

نفقات النقل فقد نقلت معدات صك هذه العملة إلى بومباي في الهند، حيث أخذ صكها يتم هناك.

ولعل أبرز مثل على الارتفاع الهائل الذي سجله سعر الفضة هو أنه خلال السنوات الثلاث من 1971م إلى 1974م ارتفع سعر الريال النمساوي في عمان من نصف ريال عماني إلى 1,4 من الريال. ومن الطريف أن هذا الريال يدخل في صناعة العقود التي يتدلى منها، وهذا النوع من العقود خاص باستعمال الفتيات، وقد تضاف إليه تعويذة أو حجاب، ويسمى بالمذود⁽¹⁾. وقد ظل هذا الريال مستعملاً في عمان حتى وقت قريب.

(1) روث هولبي، مرجع سابق، ص 28.